مجلة كلية الآداب بقنا (دورية أكاديمية علمية محكمة)

الضّرورة الشّعريّة في نظمِ السلسبيل الشّافي لعثمان سليمان مراد

د. تهاني جبران الوادعي

أستاذ مساعد بقسم اللغة العربية
الكلية التطبيقية بظهران الجنوب- جامعة الملك خالد
المملكة العربية السعودية

DOI: 10.21608/qarts.2024.308843.2038

مجلة كلية الآداب بقنا – جامعة جنوب الوادي – المجلد (٣٣) العدد (٦٥) أكتوبر ٢٠٢٤

الترقيم الدولي الموحد للنسخة المطبوعة ISSN: 1110-614X

الترقيم الدولي الموحد للنسخة الإلكترونية ISSN: 1110-709X

موقع المجلة الإلكتروني: https://qarts.journals.ekb.eg

الضّرورة الشّعريّة في نظمِ السلسبيل الشّافي لعثمان سليمان مراد

المُلَخَّص:

يُناقِشُ البَحثُ بالدِّراسَة الضّرورة الشّعرية في نظمِ السّلسبيل الشافي لعثمان بن سليمان مراد، وأنواعها، محاولًا توضيح مواضعها في السلسبيل وآراء العلماء فيها، ومن أهداف البحث التي سعى إلى تحقيقها: معرفة مواضع الضّرورة الشّعرية بأنواعها في نظم السّلسبيل الشافي، ودراسة مواضع الضرورة ومناقشتها وَفق ما ورد في أُمَّات كتبِ اللُّغة، وقد انْتَهَجَ البحثُ المنهج الوصفي آخذًا من أدواتهِ التَّحليل. ويَتَّضحُ في هذا البحث أنَّ ما وَرَدَ من الضرورة في السلسبيل الشّافي تَنوّعَ حسب حاجة الوزن الشّعري لها، وَلَعَلَّ ذلك يَرجِعُ إلى أنْ يُوضّح للقارئ جواز خرق القاعدة في المواضع المذكورة.

ومن نتائج البحث التي توصل إليها:

- المُطّرد في مصطلح الضرورة الشعريّة عند النُّحاة ما خالَفَ فيها الشّاعر المألوف في النّظام اللغوي، سواء أكانت له مندوحة أم لا.
- مصطلح الضرورة الشعريّة من المصطلحات المشتركة فيها علوم اللغة من نحو وصرف وإنشاء.
- كانت الضرورة الشعرية في القاعدة اللغويّة المدروسة في نظم السّلسبيل الشّافي لإقامة الوزن الشّعري.
- سَلَكَ ناظمُ السلسبيل مسلك الجمهور في تطبيقه للضرورة الشعرية في كونها خروجًا عن القواعد اللغوية.

الكلمات المفتاحية: الضرورة الشّعرية، اللغويون، نظم السلسبيل، القاعدة، الزيادة..

مقدمة:

الشّعر العربيّ له أوزانُهُ المعروفة التي وضعها الخليل بن أحمد الفراهيدي (رحمه الله)، وشرط الشّعر الموزون المقفى أن يتقيّدَ بنظام اللّغة. ولا شَكّ أنّ الشّاعر – أحيانًا– يجدُ عناءً كبيرًا في كتابة الشّعر، مما يجعله خارقًا القاعدة اللّغوية بالخروج عنها إلى غير القياس للضّرورة الشّعريّة من غيرِ قصدٍ، ومن الشّعر: المتون الشّعريّة، ومنها: نظم السلسبيل الشّافي، لعثمان بن سليمان مراد الذي ظهر فيه حالات لم يُراعَ فيها الأصل لضرورة الوزن الشعري، ومن تلك الحالات: صرف الممنوع من الصرف، وتسكين المفتوح ومخالفة القاعدة النّحويّة في بعض الأبواب النّحويّة، وغيرها تحت مسمى: (الضّرورة الشّعرية)، وما دعا الباحثة أن تختصّ هذا النّظم مصدرًا للدراسة، هو ما ذُكِرَ سابقًا، فضلًا عن الكشف عن القضايا اللغويّة المختلفة فيه في سلسلةٍ بحثيَّة واحدة، وتُعَدُّ هذه الدراسةً واحدةً منها.

يُعَالِجُ البحثُ بالدِّراسة مواضع الضرورة الشّعريّة في نظمِ السلسبيل الشّافي لعثمان بن سليمان مراد. ويهدُفُ إلى معرفة مواضع الضرورة الشعرية بأنواعها في نظم السلسبيل الشافي، ودراسة مواضع الضّرورة، ومناقشتها وَفق ما ورد في أُمَّات كتبِ اللُّغة.

وتَكْمُنُ أهمية البحث فِي كَوْنِهِ يُنَاقِشُ مواضعَ الضرورات الشّعرية التي احتاجها مؤلف السلسبيل الشّافي ودراستها في مكانٍ واحد.

وتتجلّى مشكلة البحث في محاولة الكشف عن مواضع الضّرورات الشّعريّة في نظم السلسبيل الشّافي، إذ تُعدُّ المواضع التي خالفَ فيها المُؤلف القواعد اللغويّة جديرة بالجمعِ والدّراسة؛ لذلك تجسدت مشكلة البحث في الإجابة عن: ما المواضع التي فيها مخالفة للقواعد اللغوية في نظم السلسبيل الشّافي؟ وما آراء اللغويين في هذه المخالفات؟

وقد اعتمدتُ في هذا البحث على المنهج الوصفي آخذةً من أدواته الملاحظة والتحليل، وذلك بتحليل مواضع خرق القواعد اللغويّة في نظم السلسبيل الشافي لعثمان سليمان مراد (رحمه الله).

هَذَا، وَقَدْ تَنوَّعَتِ الدِّرَاسَات التي اهتمَّت بدراسة المواضع التي خُرقتِ فيها القواعد اللغوية، فمنها ما كان مخالفًا للقواعد النّحويّة، ومن ذلك دراسة: رافع إبراهيم محمد، عنوانها: مخالفة الشواهد الشعرية للقاعدة النحوية بين اللهجة والضرورة الشعرية، بحث منشور في مجلة اللسانيات، المجلد ٢٦، العدد ١، ٢٠٢٠م. ناقش فيها الباحث الشواهد الشعريّة التي خرجت عن القاعدة النحوية بين اللّهجة والضّرورة، مع تبيين موقف النحاة من هذه الشّواهد. ومنها ما درست موضوع الضّرورة عند النُّحاة آخذةً آراء نحويٍّ بعينه، ومن هذه الدراسات، دراسة: شهيناز بلفضيل، ووليد رويبح، وعبد الرحمن حفاف، عنوانها: الضرورة الشعريّة عند النحاة، ابن عصفور أنموذجًا، بحث منشور في مجلة إحالات، الجزائر، المجلد ٤، العدد ٢، ٢٠٢٢م. ناقشَ فيها الباحثون بالحديث الضرورات الشعرية وعلاقتها بالنّحو من خلال آراء ابن عصفور. ودراسة: به اختيار عولا رشيد، عنوانها: ماهية الضرورة الشعرية عند النحاة، بحث منشور في مجلة جامعة كويه للعلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد٢، العدد٢، ٢٠١٩م، ناقش فيها الباحث موضوع الضرورة الشّعرية التي وقعت تحت نظر النحاة، وتحدثوا عنها في بطون كتبهم بمختلف آرائهم ونظراتهم. ودراسة: عادل حسن طه، عنوانها: آراء النّحاة في الضّرورة الشعريّة، بحث منشور بالمجلة العربية للنشر العلمي، العدد الثامن والعشرون، ٢٠٢١م، عَرَّفَ فيها الشاعر بالضرورة النحويّة، وذكر آراء النُّحاة فيها واختلافهم حولها. أما ما اهتم بمتن الدّراسة، وهو نظم السلسبيل الشّافي، فهناك دراسة: أبو حنيفة عمر الشريف، ومحمد عبد الله القحطاني، عنوانها: قراءة في زحافات الرجز وحدود القافية في نظم السلسبيل الشافي لعثمان بن سليمان مراد، بحث منشور في مجلة لغة كلام، الجزائر، مجلد ٣، عدد ٢، ٢٠١٧م.

ناقش فيها الباحثان زحافات الرجز في أعاريضه وأضربهِ، وتطبيقها على نظم السلسبيل الشافي، وأنواع القافية، وحدود القافية بأنواعها. وما تختلفُ فيه دراستي عن الدِّراسات السَّابقة؛ كونها تَدرُسُ مواضع خرق القواعد اللّغوية في نظم السلسبيل الشافي للضرورة الشعريّة، ومناقشة هذه المواضع كما وردت في كتب اللغة، وسيكون متن السلسبيل الشافي في أحكام التجويد الوافي، بتحقيق وضبط: حامد بن خير الله سعيد مصدرًا رئيسًا للبحث. هذا، وقد انتظمَ البحثُ في عرضٍ موجز بتعريف صاحب النّظم، والضّرورة الشعرية، وأنواعها، ثمّ أشكال هذه الضّرورة في نظمِ السلسبيل الشّافي، ومناقشتها في المواضع التّالية، واللهَ أسألُ التّوفيق والسّداد.

تمهيد:

أوّلًا- صاحب السلسبيل الشافي (عثمان سليمان مراد):

اسمه: "عثمان بن سليمان مراد آغا، ولد عام ١٣١٦هـ الموافق ١٨٩٨م ، بملّوي بصعيد مصر[١]، من أفاضل عُلماء مصر في التّجويد والقراءات، وله في ذلك نظمٌ وتأليف ومن نظمهِ: "السّلسبيل الشافي في أحكام التّجويد الوافي"، وله عليه شرح بديع وكلاهما مطبوع[٢]، "ويقع هذا النّظم المبارك في مائتين وثمانية وستين بيتًا، وهو يتميّز بالسهولة والوضوح[٣]". وكان الشّيخ عثمان مراد (رحمه الله) شيخاً لمقرأة مسجد الإمام الحسين بن علي بالقاهرة، وقد كانت وفاته في الثامن من شعبان سنة ١٣٨٢هـ الموافق الرابع من يناير سنة ١٩٦٣م.

ثانيًا- مفهوم الضرورة، وأقسامها:

الضّرورة لغةً: " اسم لمصدر الاضطرار"[٤]، وجاء في معجم الصِّحاح: "وضرورة، أي: ذو حاجة، وقد أُضطر إلى الشيء، أي: أُلجئ إليه"[٥]، والاضرار:

---

[١] ينظر: إمتاع الفضلاء بترجمة القراء فيما بعد القرن الثامن الهجري، إلياس أحمد البرماوي، مكتبة دار الزمان، المدينة المنورة، ط٢، ٢٠٠٧م،، ٣/٤٠٠. ويُنظر: قراءة في زحافات الرجز وحدود القافية في نظم السلسبيل الشافي لعثمان بن سليمان مراد، أبو حنيفة عمر الشريف، ومحمد عبد الله القحطاني، مجلة لغة كلام، الجزائر، مجلد ٣، عدد ٢، ٢٠١٧م، ص٥٢.

[٢] هداية القارئ إلى تجويد كلام البارئ، عبدالفتاح السيد المرصفي، مكتبة طيبة، المدينة المنورة، ط٢، د. ت، ٢/٦٧٤

(٣) الوافي في شرح السّلسبيل الشافي في علم التجويد، تأليف الشيخ عثمان سليمان مراد، شرح وتحقيق: د. توفيق أسعد حمارشة، ود. محمد خالد منصور، ط١، ٢٠٠٢م، ص٥.

[٤] كتاب العين، تصنيف الخليل بن أحمد الفراهيدي، ترتيب وتحقيق: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ٢٠٠٣م، ٣/١٤.

(٥) تاج اللغة وصحاح العربية، تأليف أبي نصر إسماعيل بن حماد الجوهري، راجعه واعتنى به: محمد محمد تامر، وأنس محمد الشامي، وزكريا جابر أحمد، دار الحديث، القاهرة، ٢٠٠٩م، ص٦٧٦.

"الاحتياج إلى الشيء، وقد اضطره إليه أمرٌ"[٦]، والضرورة: "الحاجة، والضرورة في الشعر: الحالة الداعية إلى أن يُرتكب فيه ما لا يُرتكب في النّثر"[٧]، وهذا المعنى الأخير قريبٌ من المفهوم الاصطلاحي للضرورة، فقد تحدّثَ عنها سيبويه في كتابه في قوله: "اعلم أنّه يجوز في الشعر ما لا يجوز في الكلام، من صرف ما لا ينصرف يُشبهونه بما ينصرف من الأسماء، وحذف ما لا يُحذف يُشبهونه بما حُذفَ واستعملَ محذوفًا"[٨]، وقد ذهب السّيرافي أنّ: "ضرورة الشاعر أن يُضطر الوزن إلى حذف أو زيادة أو تقديم أو تأخير في غير موضعه، وإبدال حرف أو تغيير إعراب عن وجهه على التأويل"[٩]، وعُرِّفت أيضًا بأنّها: "ما وقع في الشّعر مما لا يقع في النّثر سواء كان للشّاعر مندوحة[١٠] عنه أم لا، " ومنها ما لا يُسمع إلا في الشعر، والشعر موضع اضطرار، وموقف اعتذار"[١١]، وهي بهذا المعنى: "الخروج على القاعدة النحوية والصرفية في الشعر خاصة لإقامة الوزن، وتسوية القافية"[١٢]. هذا، ومن العلماء من لم يُجوّز هذه الضرورة، ومنهم: ابن فارس، حيث قال: " وما جعلَ الله الشعراء معصومين، يقعون في الغلط والخطأ، فما صَحّ

---

(٦) لسان العرب، لأبي الفضل جلال الدين محمد بن مكرم ابن منظور الأفريقي المصري، لسان العرب، دار المعارف، القاهرة، د.ت، ٢٥٧٣/٢٩.

(٧) المعجم الوسيط، تأليف: إبراهيم أنيس وآخرين، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط٢، ١٣٩٢هـ، ٥٣٨/١.

[٨] الكتاب، لأبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، سيبويه، تحقيق: عبد السلام هارون، ط٣، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٩٢م، ٢٣٧/٢.

[٩] الأصول في النحو، لأبي بكر محمد بن سهل بن السراج، تحقيق: عبد الحسين القتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط٣، ١٩٩٦م، ٤٣٥/٣.

[١٠] مندوحة: سعة ومخرج. لسان العرب، ٤٣٨٠/٤٨.

[١١] الخصائص، صنعة أبي الفتح عثمان بن جني، تحقيق: محمد علي النجار، دار الكتب المصرية، د. ت، ١٨٨/٣.

[١٢] لغة الشعر، محمد حماسة عبد اللطيف، دار الشروق، بيروت، لبنان، ط١، ١٩٩٦م، ص١٠.

من شعرهم، فهو مقبول، وما أبته العربية، فمردود".[١٣] وحَدّدها ابن السّراج في قوله: " وليس للشّاعر أن يحذفَ ما اتفق له، ولا يزيد ما شاء، بل لذلك أصول يعملُ عليها، فمنها ما يحسنُ أن يستعملَ، ويُقاسُ عليه، ومنها ما جاء كالشّاذ، ولكن الشّاعر إذا فعلَ ذلك، فلا بد أن يكونَ قد ضارعَ شيئًا بشيءٍ، ولكنّ التّشبيه يختلف، فمنه قريب، ومنه بعيد"[١٤]. ولعلّ الذي تطمئنُ إليه النّفس في هذا الباب قول الخليل بن أحمد: " الشعراء أمراء الكلام يُصرفونه أنى شاءوا. ويجوزُ لهم ما لا يجوز لغيرهم من إطلاق المعنى وتقييده ومن تصريف اللفظ وتعقيده ومد المقصور وقصر الممدود والجمع بين لغاته والتفريق بين صفاته واستخراج ما كلّت الألسن عن وسفه ونعته والأذهان عن فهمه وإيضاحه. فيقربون البعيد ويبعدون القريب ويُحتجّ بهم ولا يُحتجُّ عليهم ويُصوّرون الباطل في صورة الحق والحق في صورة الباطل"[١٥]، وقد استفادَ السّيوطي من هذا القول في وصفهِ للشُّعراء وما يجوزُ لهم، في قولهِ: " والشّعراء أُمراء الكلام، يقصرون الممدود، ويمدّون المقصور، ويُقدّمون ويُؤخرون، ويومئون ويُشيرون، ويَختلسونَ ويُعيرون ويَستعيرون"[١٦].

وأخلُصُ هنا إلى أنّ الضّرورة الشعريّة أمرُها جائزٌ، وتجوزُ في الشّعر سواء أكان للشّاعر مخرج أم لا، أي أنها: تجوزُ للشّاعر ولا تُجَوّز للناثر، وأنّها على سبعةِ أوجه، زيادةٌ، ونقصانٌ، وحذف، وتقديمٌ، وتأخيرٌ، وإبدالٌ، وتغيير وجهٍ من الإعراب إلى آخر،

---

[١٣] الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها، أحمد بن فارس، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٩٩٧م، ص٢١٣.

[١٤] الأصول في النّحو، ٣/٤٣٥.

[١٥] منهاج البلغاء وسراج الأدباء، صنعة أبي الفتح حازم القرطاجني، تقديم وتحقيق: محمد الحبيب ابن الخوجة، الدار العربية للكتاب، تونس، ٢٠٠٨م، ص١٢٧.

[١٦] المزهر في علوم اللغة وأنواعها، لعبد الرحمن جلال الدين السيوطي، شرحه وضبطه: محمد أحمد جاد المولى بك، ومحمد أبو الفضل إبراهيم، وعلي محمد البجاوي، دار التراث، القاهرة، د.ت، ٢/٤٧١.

وتأنيث مُذكرٍ، وتذكير مؤنثٍ[١٧]. وفيما يلي بيان لأنواع الضرائر الشعريّة الواردة في نظم السلسبيل، والتّعليل لها.

أوّلًا- الزِّيادة:

الزيادة التي يلجأُ لها الشّاعر يُمكنُ الاستغناء عنها دونَ أن يحدُثَ في الكلمةِ فسادٌ في المعنى في حالاتٍ كثيرة، كما أنّهُ لا يجوزُ الاستغناء عنها في مواضع، في نحو: (في) الثانية في قولنا: ما في الدار من رجلٍ؛ لأنّه يفوتُ بحذفه معنى لا يكونُ في الجملة إلا بزيادته، وهذا المعنى هو التّوكيد الذي يتجلّى في إعراب (رجل) المُعربة في محلِّ رفع، ولو حُذفَ لفات هذا المعنى.

هذا، والزيادة منحصرة في:[١٨] زيادة حركة، وزيادة حرف، وزيادة كلمة، وزيادة جملة.

ومن زيادة الحركة، قول الشّاعر:[١٩]

وقاتمِ الأعماق خاوي المخترقن مشتبه الأعلامِ لمّاع الخَفَق

---

[١٧] يُنظر: المعجم المفصل في علوم اللغة، محمد التونجي، وراجي الأسمر، مراجعة: إميل يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ٢٠٠١م، ١/٣٧٨-٣٨١.

[١٨] ضرائر الشعر، لابن عصفور الإشبيلي، تحقيق: السيد إبراهيم محمد، دار الأندلس للطباعة والنشر، القاهرة، ط١، ١٩٨٠م، ص١٧.

[١٩] مجموع أشعار العرب، وهو مشتمل على ديوان رؤبة بن العجاج، اعتنى بتصحيحه وترتيبه: وليم الورد، دار ابن قتيبة للطباعة والنشر والتوزيع، الكويت، د.ت، ص١٠٤.

يُريد: (الخفْق) على وزنِ الـ(فَعْل) فحرّك الفاء لمّا اضطر إلى حركتها بالفتح، إتباعًا لحركة الخاء. ونظيرُ ذلك في نظم السّلسبيل لفظة (القُرَان)، في قوله:(٢٠)

سَمَّيْتُهُ بـ(السَّلْسَبِيلِ الشَّافي) فَهْوَ لتجويدِ القُرَانِ كافِ

يُريدُ: القرْآن على وزنِ الـ(فُعْلَان) فحرّكَ الراء الساكنة لمّا اضطرَ إلى تحريكها بالفتح، وَحَذَفَ الهمزة لضرورة الوزن.

هذا، وما سبق من مثالٍ للزيادة يُمكنُ لنا أن نُطلقَ عليه زيادة أبعاض الحروف، لأنّها في الحركات، والحذف في الهمزة من باب حذفِ الحرف، كما سيأتي توضيح ذلك. أما مثالُ ما جاء في زيادة الحروف فقد تمثّلَ في خرق القاعدة النّحويّة، ومن ذلك الاسم الأعجمي فإنّ العربَ لا تُعامِلُهُ معاملة الاسم المتمكن (المنون)، وقد يُنوّنه الشّاعر بزيادة نون نطقًا لا لفظًا اضطرارًا، لأنّ التنوين، هو: " إلحاق آخر الاسم بنونٍ ساكنة زائدة لفظًا، لا خطًّا ولا وقفًا"(٢١) ومما نُوّنَ في النظم، قوله:(٢٢)

في الغُرُفاتِ سَبأٍ وءايتُ في يوسفٍ والعنكبوتِ ثابِتُ

فـ(يوسف) الأصل فيه ممنوع من الصّرف، ولا يلحقه التّنوين، وقد صَرفَهُ النّاظم هنا ضرورة، ومثله (يونس) في قوله:(٢٣)

---

(٢٠) **متن السلسبيل الشافي في أحكام التجويد الوافي، تحقيق وضبط: حامد بن خير الله سعيد، مصر، د.ت، ص٥.**

(٢١) **المعجم المفصل في النحو العربي، عزيزة فوّال بابستي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٩٩٢م، ص٣٧٧.**

(٢٢) **متن السلسبيل الشافي، ص١٩.**

(٢٣) **متن السلسبيل الشافي، ص١٩.**

نُنْجِ الذي في يُونسٍ تُغْنِ النُّذُرْ يُرِدْنِ يا عبادِ أولَ الزُمَرْ

ثانيًا- الحذف:

الحذف، من: "حَذَفَ الشّيءَ حذفًا: قَطَعَهُ من طَرَفِهِ"[٢٤]، ومن الحذف في نظم السلسبيل:

- **حذف الحركة:** ومن ذلك حذفهم الفتحة من عين (فَعَلَ)، كقولك في: هَرَبَ: هَرْب"[٢٥]، أي أنه يجوز للشّاعر تسكين المفتوح، ومما جاء في النّظم، قوله:(٢٦)

وَهْيَ تَكُونُ في اسمٍ او فِعْلٍ وفي حَرْفٍ وفي وَسْطٍ تُرَي وَطَرَفِ

أصلها: (وَسَط) على وزنِ (فَعَل)، وقد سَكّنَ عين الكلمة لما اضطر إلى ذلك، فضلًا عن وصل همزة القطع في (أو) في صدر البيت، وسيأتي توضيح ذلك.

وقد تُحذفُ حركة الإعراب، كما في قوله:[٢٧]

والإستِطالةْ إنْ أَردتَّ حدَّها هِيَ امتِدادُ الضادِ في مَخْرَجِها

والأصلُ: والاستطالةُ، وقد سَكَّنَ المتحرك للوزن.

- **حذف ياء النسب المشدّدة والاستعاضة عنها بإطالة حركة العين إلى كسرة طويلة: وحَذفُهُا في النّظم جاء لضرورة الوزن، في قوله:[٢٨]**

---

[٢٤] المعجم الوسيط، ١٦٢/١.

[٢٥] شرح كتاب سيبويه، للسيرافي أبي سعيد، تحقيق: أحمد سعد مهدلي، وعلي سيد علي، در الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط٣، ٢٠١٧م، ٢٢٠/١.

(٢٦) متن السلسبيل الشافي، ص٥.

[٢٧] متن السلسبيل الشافي، ص١٣.

(٢٨) متن السلسبيل، ص١٢.

واقصرْ بِـ(رَهْطِ حيّ) كُلَّ حرفِ وسَمِّهِ مدًّا طَبيعِي حَرْفِي

والأصل: "طبيعيًا، وحرفيًّا" صفتان لـ: (مَدًّا).

- **حذف الهمزة من الممدود: (قصر الممدود):**

أجمع النّحاة على أنّه يجوز أن قصر الممدود في ضرورة الشِّعر[٢٩]، والمقصور: هو الاسم المتمكن الذي حرف إعرابهِ ألف لازمة كالفتى والعصا، والممدود: هو الاسم المتمكن الذي آخره همزة بعد ألف زائدة، كـ: كساء، ورداء"[٣٠]. ومثال حذف همزة الممدود وإبقاء الألف مقصورة، قوله:[٣١]

يُؤْتِ النِّسا اخشونِ الجَوارِ صالِ هادْ حَجٍّ ورُومٍ أَربعُ الوادِ يُنَادْ

فالنسا، أصلها النساء، آخرها همزة قبلها ألف مَد، وهي اسم جمع لا مفرد له من لفظه، فحكمه كحكم الممدود، وهناك حذف لما آخره همزة، وهو جمع التكسير: (الشعرا) في قوله:[٣٢]

إِن مَّا لَدَى رَعْدٍ وفي ما قُطِعا في الشُّعَرا وخُلْفُ تَنْزيلُ مَعا

(٢٩) يُنظر: الإنصاف في مسائل الخلاف، لابن الأنباري، أبي البركات كمال الدين بن عبد الرحمن بن محمد بن عبد الله بن سعيد الأنباري، تحقيق ودراسة: جودة مبروك محمد، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١ ٢٠٠٢م، مسألة ١١٣، ص٦٠٥.

(٣٠) شرح التصريح على التوضيح، للشيخ خالد بن عبد الله الأزهري، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ٢٠٠٠م، ٢/٥٠٠.

(٣١) متن السلسبيل الشافي، ص١٩.

(٣٢) متن السلسبيل الشافي، ص١٨.

وقوله:[٣٣]

وَصِلْ فأينما كنحلٍ واختُلِفْ في الشُّعَرا الأَحزابِ والنَّسا عُرِفْ

و (الاسراء) في قوله:[٣٤]

يَمْحُ بشورى يَدْعُ الإسرا والقَمَرْ سندعُ والتحريمِ صالحُ استَقَرْ

والحذف –أيضًا– لضرورة الوزن، فضلًا عن تسهيل الهمزة، كما سيأتي توضيحه.

- **حذف الحرف:**

ومن ذلك حذف الياء في قوله:[٣٥]

كِلْمِيْ وحَرْفِيٌّ وكلٌّ منهما مُثقَّلٌ مُخفَّفٌ قَدْ عُلِما

والأصل فيها: كلميّ بياءينِ. والسبب في الحذف ضرورة الوزن.

وحَذَفَ الياء الثانية من (النبيّ) في قوله:[٣٦]

وَصَلِّ يا ربَّ العبادِ دائِمَا عَلى النَّبِيْ وآلِهِ وسَلِّما

وَحَذَفَهَا من (الثّاني) في قوله:[٣٧]

---

[٣٣] متن السلسبيل الشافي، ص١٨.

[٣٤] متن السلسبيل الشافي، ص١٩.

[٣٥] متن السلسبيل الشافي، ص١١.

[٣٦] متن السلسبيل الشافي، ص٢٢.

[٣٧] متن السلسبيل الشافي، ص٦.

وَاللَّفْظُ بالحَرْفَيْنِ حَرْفًا واحِدَا مُشَّددًا كالثانِ إدغامٌ بَدَا

ثالثًا- مخالفة بعض القواعد النحويّة:

لا شكّ أنّ النحوَ عمود اللغة وقوامها، وأبوابه النحويّة مترابطة، وقواعده واضحة جليّة، وللناثر الالتزام بصحيحها، والابتعاد عن فاسدها، وأنه يجوزُ للشّاعر فيها ما لا يجوزُ للناثر، فقد يخرق الشّاعر بعض القواعد النحويّة لضرورة الوزن، وأحيانًا يقولُ بغير المطردِ فيها، من ذلك:

- **حذف الفاء من جواب (بعد):** في: (وبعدُ--- وأمّا بعد).

فالأصلُ أنْ تأتيَ الفاء رابطةً ما قبلها بما بعدها[٣٨]، وقد تُحذ في الشّعر للضرورة، جاء في نظمِ السلسبيل:[٣٩]

وَبَعْدُ: خُذْ نَظمًا أتاكَ جَيّدا يَهديك إنْ أردتَّ أَنْ تُجَوّدا

أي: وبعدُ: فخُذ.

وقوله:[٤٠]

وأمَّا الإنحرافُ قُلْ في حَدِّهِ معناهُ مَيلُ الحَرفِ عَنْ مَخْرَجِهِ

أي: وأمَّا الإنحرافُ، فقُلْ

---

[٣٨] يُنظر: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، بهاء الدين عبد الله بن عقيل العقيلي، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث، القاهرة، ١٤٠٠هـ، ١٩٨٠م، ٥٢/٤.

[٣٩] متن السبيل الشافي، ص٥.

[٤٠] متن السبيل الشافي، ص١٣.

قاعدة العدد ومعدوده:

وذلك في قاعدة الأعداد (ثلاثة إلى عشرة)، فالقاعدة أن تُخالفَ هذه الأعداد المعدودَ، فإن كان المعدودُ مذكرًا ثبتت التاء، وإنْ كانَ مؤنثًا حُذفتِ التاء، فمن المعدود المذكر، قوله تعالى: (فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِي ٱلۡحَجِّ وَسَبۡعَةٍ إِذَا رَجَعۡتُمۡۗ تِلۡكَ عَشَرَةٞ كَامِلَةٞۗ) البقرة: ١٩٦، ومن المؤنث: قوله تعالى: (قَالَ آيَتُكَ أَلا تُكَلِّمَ النَّاسَ ثَلاثَ لَيَالٍ سَوِيًّا) مريم: ١٠، ومما جاء مُخالفًا للقاعدة في نظم السلسبيل، قوله:(٤١)

يَجُوزُ إِنْ شَرَعْتَ في القِرَاءةِ أَرْبَعُ أَوْجُهٍ للاِستِعَاذَةِ

وقوله:(٤٢)

١. واللامُ أدناها الى انتهائِها والنونُ مِنْ طَرَفِهِ مِنْ تَحتِها

٢. والرَّاءُ مِنهُ ولِظَهْرٍ تَقْرُبُ وأخرَجَ الثلاثَ مِنهُ قُطْرُبُ

والأصل: الثلاثة؛ لأنها راجعة للحروف، والحروف مذكرة، وكذلك إنْ رُكبت من ثلاثةَ عشرَ إلى تسعةَ عشرَ، نحو قوله:(٤٣)

فَهي عِنْدَ قُطْرُبٍ أربَع عَشَرْ وعِنْدَ سِيبَوَيْهِ سِتَّةَ عَشَرْ

والأصل: أربعةَ عشرَ مخرجًا.

وقوله:(٤٤)

---

(٤١) متن السلسبيل الشافي، ص٥.

(٤٢) متن السلسبيل الشافي، ص٨.

(٤٣) متن السلسبيل الشافي، ص٨.

(٤٤) متن السلسبيل الشافي، ص١١.

للمَدِّ أحكامٌ ثلاثٌ واجبُ وجائزٌ ولازِمٌ فالواجِبُ

أصلُ القاعدة: أحكام ثلاثة، قال تعالى: (وَكُنْتُمْ أَزْواجاً ثَلاثَةً) الواقعة: ٨. ويجوز على غير الكثير: أحكام ثلاث، ذلك لأنّ هذا العدد إن تأخر عن معدوده، جازت المطابقة والمخالفة، والأصل المخالفة كما قُلنا، أما إذا تقدّم العدد فإنّ مخالفة المعدود واجبة[٤٥] كما تقدّم.

حذف واو العطف لضرورة الوزن في قوله:[٤٦]

ثُمَّ الحُرُوفُ عِنْدَهُمْ قِسْمَانِ أَصْلِيَّةٌ فَرْعيَّةٌ فالثاني

والأصل: أَصْلِيَّةٌ وفَرْعيَّةٌ.

وقوله:[٤٧]

خَمسةُ أَحرُفٍ بلا مِحالةْ هَمزٌ مُسهَّلٌ أَلِفْ مُمَالَةْ

والأصل: همزٌ مسهّلٌ وألفٌ مُمالة، فحذف حرف العطف فضلًا عن حذف التنوين من (ألف) لضرورة الوزن.

حذف حرف الجر توسّعًا، في قوله:[٤٨]

---

(٤٥) يُنظر: جامع الدروس العربية، الشيخ مصطفى الغلاييني، راجعه ونقحه :محمد عبد المنعم خفاجة، المكتبة العصرية، بيروت، لبنان، ط٥٣، ١٩٩٣م، ١/١٧.

(٤٦) متن السلسبيل الشافي، ص٩.

(٤٧) متن السلسبيل الشافي، ص٩.

(٤٨) متن السلسبيل الشافي، ص٩.

إنِ التَقَى الحَرفانِ خطًّا قُسِما أَربعَ أقسامٍ وكُلٌّ عُلِمَا

حيثُ حُذِفَ حرف الجر من (قُسما أربع)، للضرورة، وهذا مخالفٌ للقياس، والأصل: قُسّما إلى أربعة أقسام، وفي البيت أكثر من ضرورة: حذف السين الأولى من (قُسِّما)، وخرق قاعد العدد (أربع أقسام) إذِ المعدود مذكر، والصحيح: (أربعة أقسام).

حذف آخر الكلمة كحذفِ الترخيم[٤٩] في الأسماء، كما في قوله:(٥٠)

ولاَمَ للهِ ولا الضَّا ولَكُمْ وَلْيَتَلطَّفْ وعَلَى اللهِ ظَلَم

والضا، أصلها الضالين حُذفتِ (اللام والياء والنون) لضرورة الوزن.

رابعًا- مخالفة الرّسم الكتابي:

ومن ذلك:

تسهيل الهمزة:

هناك بعض الكلمات همزتها همزة قطع، وقد جاء بها النّاظم وصلًا، ومن ذلك (الاسراء) في قوله:(٥١)

يَمْحُ بشورى يَدْعُ الإِسرا والقَمَرْ سندعُ والتحريمِ صالحُ استَقرْ

أصلها الإسراء.

---

[٤٩] الترخيم، هو: حذفُ أواخر الكلم في النداء، نحو: (ياسعا) والأصل: (يا سُعادُ). شرح ابن عقيل، ٢٨٨/٣.

٥٠ متن السلسبيل الشافي، ص١٦.

[٥١] متن السلسبيل الشافي، ص١٩.

و(او) في قوله:(٥٢)

وَهْيَ تَكُونُ في اسمٍ او فِعْلٍ وفي حَرْفٍ وفي وَسْطٍ تُرَي وَطَرَفِ

الأصل: (أو) لأنّ الحروف جميعها همزتها همزة قطع عدا (ال) التعريف(٥٣)، وقد تُقطع في الشعر، كما في قوله:(٥٤)

فَمُنَّ بالقَبولِ يا أَلهُ وانفَعْ بهِ جَميعَ مَنْ تَلاهُ

(يا ألله) يجوز في اسم الله تعالى قطع الهمزة ووصلها(٥٥).

خاتمة:

أما بعدُ، فهذا بحثٌ عن بعض المواضع التي اضطر النّاظم فيها إلى مُخالفة بعض القواعد اللُّغويّة في متنهِ السلسبيل الشّافي لعثمان سليمان مراد، تلك المواضع التي وَظّفها ناظم السلسبيل لحاجة الوزن الشّعري، وجوّزها اللغويون كما وُضّحَ ذلكَ في إطارها النّظري والتّطبيقي. وبعد هذا العرضِ يُمكنُ ذكر أهم النتائج التي توصّلَ إليها، وهي:

- المُطّرد في مصطلح الضّرورة الشّعريّة عند النُّحاة ما خالَفَ فيها الشّاعر المألوف في النّظام اللغوي، سواء أكانت له مندوحة أم لا.

---

(٥٢) متن السلسبيل الشافي، ص٥.

(٥٣) قواعد في الإملاء، محمد بن صالح العثيمين، تحقيق وتعليق: مصطفى محمود الأزهري، مكتبة عباد الرحمن، مصر، ٢٠٠٩م، ص٧.

(٥٤) متن السلسبيل الشافي، ص٥.

(٥٥) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ٢٦٥/٣.

- مصطلح الضرورة الشعريّة من المصطلحات المشتركة فيها علوم اللغة من نحو وصرف وإنشاء.
- كانت الضرورة الشعرية في القاعدة اللغويّة المدروسة في نظم السّلسبيل الشّافي لإقامة الوزن الشّعري.
- سَلَكَ ناظمُ السلسبيل مسلك الجمهور في تطبيقه للضرورة الشعرية في كونها خروجًا عن القواعد اللغوية.
- أكثر أنواع الضرورة في نظم السلسبيل الحذف، ثم مخالفة القواعد النحويّة، ثم مخالفة الرسم الكتابي، ثمّ الزيادة.
- للمنظومات الشّعريّة لغتُها الخاصة، فقد يضطر النّاظم فيها لخرق قاعدة لُغويّة، وقد أدركَ العلماء هذه الحقيقة، ورخّصوا لها.
- بعض مواضع الضرورة قد تشترك في موضعٍ واحد، كما في الزيادة والحذف في لفظ (القُرَان) في زيادة الحركة في الراء، وحذف الهمزة قبل الألف.

((هذا البحث تم دَعْمُهُ من خلال البرنامج البحثي العام بعمادة البحث والدراسات العليا- جامعة الملك خالد- المملكة العربية السعودية- (GRP/7/45))

مصادر البحث ومراجعه

- **القرآن الكريم.**

١. الأصول في النحو، لأبي بكر محمد بن سهل بن السراج، تحقيق: عبد الحسين القتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط٣، ١٩٩٦م.

٢. إمتاع الفضلاء بترجمة القراء فيما بعد القرن الثامن الهجري، إلياس أحمد البرماوي، مكتبة دار الزمان، المدينة المنورة، ط٢، ٢٠٠٧م.

٣. الإنصاف في مسائل الخلاف، لابن الأنباري، أبي البركات كمال الدين بن عبد الرحمن بن محمد بن عبد الله بن سعيد الأنباري، تحقيق ودراسة: جودة مبروك محمد، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١ ٢٠٠٢م.

٤. تاج اللغة وصحاح العربية، تأليف أبي نصر إسماعيل بن حماد الجوهري، راجعه واعتنى به: محمد محمد تامر، وأنس محمد الشامي، وزكريا جابر أحمد، دار الحديث، القاهرة، ٢٠٠٩م.

٥. جامع الدروس العربية، الشيخ مصطفى الغلاييني، راجعه ونقحه :محمد عبد المنعم خفاجة، المكتبة العصرية، بيروت، لبنان، ط٥٣، ١٩٩٣م.

٦. الخصائص، صنعة أبي الفتح عثمان بن جني، تحقيق: محمد علي النجار، دار الكتب المصرية، د. ت.

٧. شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، بهاء الدين عبد الله بن عقيل العقيلي، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث، القاهرة، ١٤٠٠هـ، ١٩٨٠م.

٨. شرح التصريح على التوضيح، للشيخ خالد بن عبد الله الأزهري، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ٢٠٠٠م.

٩. شرح كتاب سيبويه، للسيرافي أبي سعيد، تحقيق: أحمد سعد مهدلي، وعلي سيد علي، در الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط٣، ٢٠١٧م.
١٠. الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها، أحمد بن فارس، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٩٩٧م.
١١. ضرائر الشعر، لابن عصفور الإشبيلي، تحقيق: السيد إبراهيم محمد، دار الأندلس للطباعة والنشر، القاهرة، ط١، ١٩٨٠م.
١٢. قراءة في زحافات الرجز وحدود القافية في نظم السلسبيل الشافي لعثمان بن سليمان مراد، أبو حنيفة عمر الشريف، ومحمد عبد الله القحطاني، مجلة لغة كلام، الجزائر، مجلد ٣، عدد ٢، ٢٠١٧م.
١٣. قواعد في الإملاء، محمد بن صالح العثيمين، تحقيق وتعليق: مصطفى محمود الأزهري، مكتبة عباد الرحمن، مصر، ٢٠٠٩م.
١٤. كتاب العين، تصنيف الخليل بن أحمد الفراهيدي، ترتيب وتحقيق: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ٢٠٠٣م.
١٥. الكتاب، لأبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، سيبويه، تحقيق: عبد السلام هارون، ط٣، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٩٢م.
١٦. لسان العرب، لأبي الفضل جلال الدين محمد بن مكرم ابن منظور الأفريقي المصري، لسان العرب، دار المعارف، القاهرة، د.ت.
١٧. لغة الشعر، محمد حماسة عبد اللطيف، دار الشروق، بيروت، لبنان، ط١، ١٩٩٦م.
١٨. متن السلسبيل الشافي في أحكام التجويد الوافي، تحقيق وضبط: حامد بن خير الله سعيد، مصر، د.ت.

١٩. مجموع أشعار العرب، وهو مشتمل على ديوان رؤبة بن العجاج، اعتنى بتصحيحه وترتيبه: وليم الورد، دار ابن قتيبة للطباعة والنشر والتوزيع، الكويت، د.ت.
٢٠. المزهر في علوم اللغة وأنواعها، لعبد الرحمن جلال الدين السيوطي، شرحه وضبطه: محمد أحمد جاد المولى بك، ومحمد أبو الفضل إبراهيم، وعلي محمد البجاوي، دار التراث، القاهرة، د.ت.
٢١. المعجم المفصل في النحو العربي، عزيزة فوّال بابستي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٩٩٢م.
٢٢. المعجم المفصل في علوم اللغة، محمد التونجي، وراجي الأسمر، مراجعة: إميل يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ٢٠٠١م.
٢٣. المعجم الوسيط، تأليف: إبراهيم أنيس وآخرين، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط٢، ١٣٩٢هـ.
٢٤. منهاج البلغاء وسراج الأدباء، صنعة أبي الفتح حازم القرطاجني، تقديم وتحقيق: محمد الحبيب ابن الخوجة، الدار العربية للكتاب، تونس، ٢٠٠٨م.
٢٥. هداية القارئ إلى تجويد كلام البارئ، عبدالفتاح السيد المرصفي، مكتبة طيبة، المدينة المنورة، ط٢، د. ت.
٢٦. الوافي في شرح السّلسبيل الشافي في علم التجويد، تأليف الشيخ عثمان سليمان مراد، شرح وتحقيق: د. توفيق أسعد حمارشة، ود. محمد خالد منصور، ط١، ٢٠٠٢م.

The poetic license in Al-Salsabil Al-Shafi by Othman Suleiman Murad

Dr. Tahani Jubran Al-wadai

Arabic Department -Applied College at Dhahran Al-Janoub

King Khalid University- Abha -Saudi Arabia

Abstract:

The research studies the poetic license in the verses of Al-Salsabil Al-Shafi by Othman bin Sulaiman Murad, and its types, trying to spot its places in Al-Salsabil and the opinions of scholars about it. Among the objectives of the research that it aimed to achieve: knowing the positions of poetic license and its types in the verses of Al-Salsabil Al-Shafi, and studying the places of poetic license and discussing them according to what was stated in the main books. The research adopted the descriptive approach, using analysis as one its tools. It becomes clear in this research that the poetic license mentioned in Al-Salsabil Al-Shafi varied according to the need for its poetic meter, and perhaps this is due to clarifying to the reader the permissibility of violating the rule in the aforementioned places.

Among the research results I reached:
- The term “poeticism” according to grammarians is that in which the poet differs from what is modern in the linguistic system, whether it has any objection or not.
The term poetics is a common terminology that includes linguistic sciences from grammar and morphology to that.
- It was poetic in the linguistic rules studied in the system of the healing path, acquiring poetic weight.
Nazim followed the path of the public in his application of the poetic necessity in following up on the departure from linguistic instructions.
Keywords: Poetic license – Linguists - Verses of Al-Salsabil – The rule - The increase.